

شأنه فباري عن غير ما سهر من وذكر قيل ان يبيح فطلقه فقتل قيل بانها لا  
 لانهم نعت عنها من مكان يسكنه من اذ يبرأ بالمكان الذي يسكنه في مكان  
 والادراج من الفصول الاستروخ وذكروا العدة لوقال ان دخلت الدار فانت  
 طالق بن خسر ان شرط القول عند دخول الدار وذكروا متوقا تطلق الذرة  
 لوقال ان دخلت الدار فانت طالق بن زيان من معناه انت طالق على ان يرى  
 من امرك فانه يشترط قولها وكبر بعد فعلت ذكر الفعل لانه على التطلاق من  
 شرط البراءة عما شرة ذكر الفعل فيصير فابا عند مباشرة ذكر الفعل انت طالق على  
 ان يرى من امرك فينظر القول في كل الوقت ورايت في قولها الذي سئل شيخ  
 الاسلام برهان الذي رضى عن قال لامرأته انك طالق كارتى توطان يا برهان  
 من اركان بن توبان بن كفت توطان بن زيان من فعلت لامة سئل بن الزرع  
 عن المهر اجاب نعم اذا البرائة والكران راكبت طلاق ورضي سو در بن صور كنه  
 يا بن زيار كفته بائنا كرتى شوخ راكبت طلاق وانما انك راكبت طلاق شوخ  
 يا بن اجاب بن واه اعلم واكر انك راكبت طلاق وانما شوخ راكبت طلاق شوخ  
 شور قال هذا اختلاف ما اذا قال انك طلاق كارتى توطان بن زيان من كرتى  
 شوخ راكبت طلاق ونفقة عدت وغيران بنك راكبت طلاق ورضي شور قال والدي  
 والفرق بين الصور بين شاة من كفته مع اذ بنى للفران في الفصل القول لا في  
 بن زيان من شرط القراءه وسئل ابى اكر فلاك كارتى توطان يا بن زيان انك  
 تطلق طلاق سست با برهان بن باي قال تعلق استكلى بن زيارى انك كارتى توطان  
 اعلم وفي قولها صا حيا ليجط لوقال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق على ان  
 لامر على او قال للعايب ان دخلت الدار فانت طالق على ان لامر ليا فرد خلت للدلا  
 وقيل في مجلس الدخول يقع الالف لامر فانت طالق على انك  
 على فانه يقتصر على المجلس كذا منب وكذا لوقال را طلاق بن زيان من يبيح ان ترى  
 ذمة الزوج او الاعمال حتى يقع الطلاق وذكروا مسابك الامر لوجعل امرها بيدها  
 وقال بن زيان من فاذا وجد الشرط قولها ان تبار ذمة الزوج اولا من المهر على  
 فقتل حتى يقع كذا اجاب شيخ الاسلام برهان الدين والصدرا كبر صاحب جمل

من الفصول الاستروخ في فصل الخلع وذكروا العدة لوجعل امرها بيدها على ان  
 غاب عنها لمة استروخ ولم يصل نفقة البين في طلق فقتل مع شكوك في بعض البين  
 درهما ان لم يكن من ذكروا نفقة هذه المدة صارا امرها بيدها ولو كانت نفقة موقوت  
 فوسيت النفقة الزوجي فقتل المدة ولم يصل اليها النفقة لا يصير امرها بيدها وترشح  
 اليها عندها خلافا لابن يوسف ومن في حق مثل الكوز ولو لم يصب النفقة ولكن فكر  
 الزوج بعنت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت حتى يبيح ان يكون القول قول الزوج  
 لانه من شرط ومكر الحكم قال صاحب العدة من كذا سمعت العاصم الامام ثم رجعت  
 وقال لا يكون القول قولها وكذا في كل موضع يدعي ايها حتى يكون القول قولها وهو  
 الاصح اسه وشيخ في الامر باليد من الذخيرة اذا قال لامرأته اذا تزوجت عليك فامر  
 نكاح امرأته بيدها ثم خلعت بايها او طلق بايها او لم يتم تزوج امرأته اخرى لا يصير الامر بيدها  
 واذا قال انك اذا تزوجت امرأته فامر نكاح امرأته بيدها ولم يقل عليك في النكاح  
 بايها او لم يتم او خلعت ثم تزوج امرأته اخرى يصير امرها بيدها لان في الفصل للاب  
 الشرط لا تزوج عليك وفي هذا الفصل الشرط تزوج مطلقا اذا قال انك تزوجت  
 عليك في هذا النكاح فامر نكاح بيدها او قال فامر نكاح بيدها انه طلق واحدة بائنا ثم  
 تزوجت ثم تزوج امرأته لا يصير الامر بيدها لان الشرط تزوج عليك في هذا النكاح  
 وهذا نكاح آخر نوع آخر جعل جعل امرأته بيدها ان لم يعط كذا في وقت كذا  
 هي طلق فقتل من شاة في حق ذكر الوقت وطلعت فقتل في حق النكاح  
 اعطيت ذكر في الوقت وانكرت المراءة ذكر فالقول قول الزوج في حق الطلاق في الحكم  
 بوفوع الطلاق عليك لان مكر وفوع الطلاق والقول قول المراءة في حق عدم ومكر  
 ذكر النكاح البين اصل المسئلة ذكر في حق المنقضي في صورته رجل قال لا بلمرأته انك  
 الى الربيعين فامر امرأته بيدها فاذا مضى اربعون يوما بيا يلبس من السبعة الى حكم  
 فبها فامرأته بيدها فامر في مجلس فاذا قال الزوج بعد ذكره في النكاح وقال انك  
 لم تاتني فالقول قول الزوج لان مكر صيرة الامر بيدها ونظر من كذا في النكاح  
 اذا قال الزوج جده حذرا لانه في العام مضى العام فقال المولى تحت وقال العبد  
 كمنح فالقول قول المولى لان مكر العرق وعلى هذا اجعل امرها بيدها ان يضر بغير